



بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة إفريقيا العالمية

كلية الدراسات العليا

كلية الشريعة والقانون



بحث لنيل درجة الماجستير في الفقه والقانون

بعنوان :

أصول وضوابط التكييف القانوني الجنائي

أشرف البروفسيور/

محمد الفاتح إسماعيل

أعداد الطالب /

أحمد سراج الدين شرفي

٢٠١٦م

استهلال

{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا
بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا }

سورة : النساء الآية : (٥٨) ..

الإهداء

إلى الذي أبهج الدنيا بمقدمه وازدانت الإنسانية بخلقه وطيب معشره
إليك .. ياسيدى رسول الله إلى أ.د محمد الفاتح إسماعيل وإخواني وأخواتي و أيضاً
إلى كل الذين أعطوا العلم أوقاتهم وفتحوا لأهل العلم قلوبهم وباحات مساجدهم و حماة
القانون الذين نذروا أنفسهم لإقامة جلال وجمال العدل إلى هؤلاء أهدى هذا البحث ..

الباحث ...

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم ، والصلاة والسلام على رسول الله
(ﷺ)

وبعد :

(فالشكر أولاً لله رب العالمين ، على توفيقه إياي لإكمال هذا البحث ولا يسعني إلا
أن أقول :

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً
تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (1) .

ثم إنه لابد من شكر من أعانني على إكمال هذا البحث من وجوه الإعانة فإنه : (
من لا يشكر الله لا يشكر الناس) (2)

الشكر أولاً و أخيراً لله رب العالمين الذي بنعمته وتوفيقه تتم الصالحات والشكر أيضاً
موصولاً إلى منارة العلم وقلعة المعرفة جامعة أفريقيا العالمية التي أتاحت لي هذه
الفرصة لأنهل من معينها كما لا يفوتني أن اشكر الأستاذة الأجلاء في كلية الشريعة
والدراسات الإسلامية على ما بذلوه من جهد مقدر أثناء فترة دراستي بالجامعة .

كما أتقدم بخالص الشكر لفضيلة الأستاذ البروفيسور / محمد الفاتح إسماعيل رئيس
قسم القانون بجامعة إفريقيا العالمية ، الذي تفضل وتكرم بالإشراف لإعداد هذه
الرسالة المتواضعة ، واقتطاعه جزءاً من وقته الغالي في سبيل مساعدتي ، رقم كثرة
مشاغله ، فقد وجدته أباً حنوناً ، ومربياً فاضلاً وعالماً زاهداً فقد فتح لي قلبه وعقله ،
وبيته ومكتبه ، وأكرمني بكل ما اطلبه منه في سبيل إكمال هذا البحث من علم
وجهد واستشارة ، وذودني بكل المعلومات ونورني وبصرني بكل ما هو مفيد وجديد
ونافع في سبيل إنجاز هذا البحث وكان له الفضل في خروجه بهذه الصورة .

(1) سورة الأحقاف ، الآية (١٥).

(2) أخرجه أبو داود في سننه ، كتاب الأدب ، باب في شكر المعروف ، حديث رقم (٤٨٨١).

فله مني كل الشكر والتقدير سائلا المولي عز وجل أن يديم عليه الرضا والعفو و
العافية في الدنيا و الآخرة انه ولي ذلك والقادر عليه .
كما أتقدم بالتقدير لفضيلة الدكتور باعزیز الفکی عمید كلية الشريعة والقانون –
بجامعة إفريقيا العالمية والأخ/ بشیر محمد عبید ، الذي قام بتنسيق البحث.
فقد عرفناهم خير عون لطلابهم مع ما يتحلون به من دماء الأخلاق والتواضع الجم،
فشكر الله لهم صنيعهم .

كما اخص بالشكر والثناء لأستاذتي الكرام أعضاء لجنة الحكم والمناقشة علي
تفضلهم وتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وقراءتها ومراجعتها ، فلهم من الله الأجر
والثواب .

وفي النهاية أجي شكري وتقديري لجميع العاملين بمكتبة جامعة إفريقيا العالمية
ومكتبة السلطة القضائية ومكتبة جامعة ادمرمان الإسلامية المركزية ومكتبة جامعة
الخرطوم ومكتبة جامعة النيلين ، واشكر كذلك كل من مد لي يد العون والمساعدة
ولكل من كان له الفضل بإسداء النصح أو إرشاد أو إعارة كتاب من زملائي
وأصدقائي وأقاربي وجميع أهلي وأحبابي ، فللجميع الأجر والثواب من الله .
فجزاهم الله عني خيراً ، وأحسن إليهم في الدنيا والآخرة ، وبارك الله لهم في
أعمارهم وأهلهم وأرزاقهم.

(وَأَخَّرَ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)

الباحث ...

ملخص البحث

من المسلم به أن التكييف القانوني الجنائي يمثل عصب العمل القضائي بالنسبة لمرحلتَي التحري والمحاكمة ، فالنيابة الجنائية لأغني لها عن تكييف الجريمة ، وذلك لمعرفة النص الجنائي الواجب التطبيق على الواقعة ، وكذلك فإن المحكمة المختصة التي تحال إليها الدعوى تقوم بتكييف الأدلة حسب الوقائع المطروحة عليها ، كما أن ما تجرّيه النيابة الجنائية من تكييف للواقعة هو بطبيعته مبدئي لا يقيد محكمة الموضوع المحال إليها الدعوى ، فلها أن تطرحه أو تغيره أو تعدله ، إذ إن تحديد الاختصاص يعد من نتائج التكييف وكل جهة قضائية بمختلف درجاتها لها حق الفصل في اختصاصها تبعاً لأصل حقها في تكييف الواقعة المطروحة عليها .

واتبعت في البحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة . ويتكون البحث من أربعة فصول رئيسية **الفصل الأول :** أساسيات البحث ، ثم **الفصل الثاني :** مفهوم أصول وضوابط الجرائم الجنائية ، **الفصل الثالث :** تكلم عن : آثار الجريمة، ثم **الفصل الرابع :** حجية التكييف ، وبه أربعة مباحث. والخاتمة والنتائج والتوصيات.

Abstract

It is matter of Fact that the chassis in the criminal justice represents the cornerstone in both the investigations and trial levels, hence the prosecutor general bureau has no way to classify crimes in order to determine the, applicable criminal provision to The related case, Moreover the competent court , Which the suit may transfer there to, Must Classify evidences as to the related Fact before it, putting in Mind that the classification conducted by the prosecutor – general bureau is of prima Facie nature which the competent court may not be bound by it , so it has the right to abandon the same, Change or modify it, hence determination of jurisdiction is one of the results of classification, So every judicial authority, despite the different degrees, has The right to determine its jurisdiction consequential to its right to classify the fact held before it.

I hare Followed the analytical descriptive Methodology, in addition to the historic and case – study methodologies the research divided into Four main Chapters : The First chapter : The Basics, The second chapter: concept of Fundamentals and guides of the criminal offense, The third chapter crime consequences , And The Fourth chapter :Authenticity of Classification , Subdivides into Four sections, and then the conclusive, result and recommendations.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الاستهلال
ب	الإهداء
ج	والشكر والتقدير
و	الخلاصة
ز	ABSTRACT
ح	فهرس الموضوعات
الفصل الأول أساسيات البحث	
١	مقدمة البحث
٢	أهمية البحث
٣	مشكلة البحث
٣	أهداف البحث
٤	أسباب اختيار البحث
٥	منهج البحث
٥	أسئلة البحث
٥	فروض البحث
٦	حدود البحث
٦	مصطلحات البحث
٦	وسائل وأدوات البحث
٧	هيكل البحث
٩	الدراسات السابقة
١٢	مساهمة موضوع البحث في مجال الفكر الإنساني
الفصل الثاني	

مفهوم أصول وضوابط تكيف الجرائم الجنائية	
	المبحث الأول : مفهوم أصول تكيف الجرائم الجنائية
١٤	المطلب الأول : مفهوم مصطلح الأصل
١٥	المطلب الثاني : تعريف مصطلح التكيف في اللغة
١٥	المطلب الثالث : تعريف مصطلح التكيف في الإصطلاح
١٦	المطلب الرابع : تعريف مصطلح التكيف في الفقه الإسلامي
١٨	المطلب الخامس : تعريف مصطلح التكيف في القانون
المبحث الثاني ضوابط تكيف الجرائم الجنائية	
٢٢	المطلب الأول : ضوابط التكيف القانوني للجريمة في التشريع الإسلامي
٢٥	المطلب الثاني : أنواع تكيف الجرائم الجنائية
٣٥	المطلب الثالث : أهمية تكيف الجرائم الجنائية
المبحث الثالث التكيف القانوني للجريمة في ضوء القانون الوضعي	
٥١	المطلب الأول : واجب المحكمة الجنائية في التكيف القانوني للواقعة ودور القاضي الجنائي فيه
٥٣	المطلب الثاني : دور القاضي الجنائي في إسباغ التكيف القانوني على الواقعة
٨٠	المطلب الثالث : القيود القانونية الواردة على سلطة المحكمة الجنائية في تكيف الواقعة
المبحث الرابع مدي سلطة المحكمة الجنائية في تغيير التكيف القانوني للواقعة	
٨٥	المطلب الأول : مبدأ سلطة المحكمة الجنائية في تغيير التكيف القانوني للواقعة

٨٨	المطلب الثاني : حالات التنبيه الجوازي إلى التكيف القانوني الجديد للواقعة
٩٢	المطلب الثالث : شكل التنبيه إلى التكيف الجديد للواقعة
المبحث الخامس	
مدي سلطة المحكمة الجنائية في تعديل التهمة بإضافة أفعال أو عناصر جديدة	
٩٤	المطلب الأول : ماهية المبدأ
٩٥	المطلب الثاني : شروط المبدأ
٩٨	المطلب الثالث : معيار التمييز بين التكيف وتعديل التهمة
٩٩	المطلب الرابع: سلطة المحكمة الجنائية في تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة
الفصل الثالث	
آثار التكيف	
المبحث الأول	
آثار التكيف في ضوء القانون الجنائي	
١٠٠	المطلب الأول :الآثار الموضوعية للتكيف
١٠٨	المطلب الثاني :الآثار الإجرائية للتكيف
المبحث الثاني	
إستعانة المتهم بمحام كأثر من آثار التكيف	
١١٤	المطلب الأول :حق المتهم في الاستعانة بمحام في مرحلة التحقيق الابتدائي
١١٧	المطلب الثاني : حق المتهم في الاستعانة بمحام في مرحلة المحاكمة
المبحث الثالث :	
الرقابة على التكيف	
١٢١	المطلب الأول :موقف الفقه من الرقابة على التكيف
١٢١	المطلب الثاني : موقف القضاء من الرقابة على التكيف

<p>الفصل الرابع</p> <p>حجية التكييف</p>	
<p>المبحث الأول :</p> <p>مفهوم الحجية وأهميتها</p>	
١٢٩	المطلب الأول : ماهية الحجية وأهميته
١٢٩	المطلب الثاني : مضمون الحجية وسندها
<p>المبحث الثاني :</p> <p>حجية التكييف القانوني على الدعوي الجنائية</p>	
١٣٢	المطلب الأول : مبدأ حجية التكييف القانوني على الدعوي المدنية
١٣٦	المبحث الثاني: خصائص مبدأ الحجية
١٣٩	الخاتمة
١٤٠	النتائج
١٤١	التوصيات
١٤٣	قائمة المصادر والمراجع